

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٥٠٩ لسنة ٢٠٢٢

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولاتحته التنفيذية ؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولاتحته التنفيذية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ باعتبار مشروعات الأبنية التعليمية  
الحكومية من أعمال المنفعة العامة والمعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ؛  
وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفني :

**قرار:**

#### (المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة العسيلي  
ابتدائية المشتركة ، بالرقم التعريفي (٢٣٠١٨٢٢) ، والكائن بالملك رقم (٢٠٢ و٤)  
شارع عدلي يكن باشا وشارع منشأة وصفى ، بندر الفيوم ، محافظة الفيوم ،  
مساحة مقدارها (٩٠٩٢م<sup>٢</sup>) تقريرًا بعد التنظيم .

#### (المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومبانى العقار المشار إليه في المادة السابقة ،  
والمبين موقعه ومساحته وحدوده وأسماء ملاكه الظاهرين بالذكرة الإيضاحية والرسم التخطيطي  
والخرائط المساحية والكشف المرفقين .

#### (المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٣ ربيع الأول سنة ١٤٤٤ هـ  
( المافق ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٢٢ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولى

## وزارة التربية والتعليم الفني

### مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد الأمين الدكتور رئيس مجلس الوزراء

الموضوع :

بشأن نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة العسيلي الابتدائية المشتركة ،  
بالرقم التعرفي (١٨٢٣ - ٢٣٠) - محافظة الفيوم .

العرض :

طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم اتخاذ إجراءات صفة النفع العام ،  
على العقار الذي تشغله مدرسة العسيلي الابتدائية المشتركة ، بمحافظة الفيوم ،  
لشدة حاجة مديرية التربية والتعليم إليها ، لصالح العملية التعليمية ، نظراً لوجود كثافة  
طلابية مرتفعة ، ولا يوجد بديل له ، ولا يمكن الاستغناء عنه .

المدرسة مؤجرة، وتستخدم بالعملية التعليمية، مساحتها الإجمالية قبل التنظيم (٧٠٠١١٢)،  
وبعد التنظيم (٩٠٠٢٩٦١)، والكائنة في الملك (٢٠٢) و(٢٠٤) شارع عدلى يكن باشا ،  
وشارع منشأة وصفى - بندر الفيوم ، التابعة لإدارة غرب الفيوم التعليمية .

أفادت مديرية التربية والتعليم بالفيوم ، بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٢١ بالاحتياج الشديد  
للمدرسة بالعملية التعليمية .

تم سداد التعويض المبدئي ، وإيداعه خزانة الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية ،  
وهي مديرية المساحة بالفيوم، مبلغ وقدره مليون جنيه فقط لا غير، ضمن أمر الدفع الإلكتروني

ال الصادر برقم (GP 08852206012990) بتاريخ ١٥/٦/٢٠٢٢

**الموقف القانوني :**

أقام الملاك الدعوى رقم (٣٦٧٨) لسنة ٣٣ق، أمام محكمة القضاء الإداري - دائرة بنى سويف والفيوم، طالبين في ختامها الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار جهه الإدراة السلبي بعد تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء ، الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢ ، والخاص بتسليم المبانى المؤجرة للمصالح الحكومية .

وبجلسة ٢٠٢٠/٣/٢٣ قضت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً ، وفي الموضوع ، بإلغاء القرار المطعون فيه ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .

أصدر المجلس التنفيذى لمحافظة الفيوم القرار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٧ بالموافقة على السير فى إجراءات نزع الملكية لعدد (٣) مدارس ، من بينها المدرسة المشار إليها بعليه ، نظراً للحاجة الماسة للمدرسة ، حيث إنها تقع بنطاق جغرافى ذى كثافة سكانية عالية ، مما يصعب معه توفير قطعة أرض بديلة ، ولا يمكن الاستغناء عنها .

**المساحة الإجمالية للعقارات قبل التنظيم (٢١١٢،٠٧م)** ، وبعد التنظيم (٩٠٠٢م٩٦١) .

**وحدهاته كالتالى :**

**الحد البحري :** شارع منشأة وصفى ، بعرض (٨م) بعد الارتداد ، طبقاً للمخطط الاستراتيجي حالياً .

**الحد الشرقي :** مساكن أهالى ملاصقة .

**الحد القبلى :** شارع عدلى يكن باشا ، بعرض (١٥م) بعد الارتداد ، طبقاً للمخطط الاستراتيجي حالياً .

**الحد الغربى :** حارة البوستة ، بعرض (٦م) بعد الارتداد ، طبقاً للمخطط الاستراتيجي حالياً + جار سكنى .

والعقار المذكور مملوك للملك الظاهرين ، طبقاً للكشف المرفق .

الرأي:

وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١، والمعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١، والذى نص فى مادته الأولى على أنه : [تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠، بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة]، ونظرًا للحاجة الماسة للعقار الذى تشغله مدرسة العسيلي الابتدائية المشتركة، بالرقم التعرifi (٢٣٠١٨٢٣) - محافظة الفيوم؛  
إذ إنها تقع فى نطاق جغرافي ذى كثافة سكانية مرتفعة؛  
لذا فقد ترون سيادتكم التكرم بالنظر، والتفضل بموافقة على استصدار القرار المرفق،  
للأسباب المبينة عاليه .

وتفضلاً سيادتكم بقبول وافر الاحترام

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

أ.د رضا حجازى

بالمقدمة الثالثة المختصرة لنظرية التشكل دراسة العصرين الافتراضي والواقعي بالرقم التعريفي (٣٢٠١٤٣) - سلطنة عمان









